

يجهد الإنسان سنين طويلة حتى يتقاعد أملا في حياة كريمة ما بعد التقاعد و رغبة منه في الحفاظ على نمط عيش كريم بعد أن يجف مردود وظيفته.

ولتحقيق ما تقدم , يكون لزاما على الموظف أن يبدأ بالإدخار باكرا في حياته المهنية, فكلما كان الإستثمار باكرا كلما تعاظم المردود وازداد و ذلك بفعل القاعدة الزمانية لقيمة المال.

فمعروف أن المال يخسر من قيمته مع الوقت بشكل طبيعي ، وحتى في أقوى الاقتصاديات تخسر العملات سنويا نسبة معينة من قيمتها بفعل التضخم.

فالأستثمار يقلص من مخاطر هذه الخسارة الناتجة عن التضخم خاصة إذا ما استوفى شروطا معينة منها:

- 1- أن يباشر الموظف بالأستثمار باكرا في حياته وذلك باقتطاع جزء من دخله الشهري وتوجيهه للإستثمار. فتقليل الإستهلاك الشهري يترك مبلغا أكبر شهريا للإستثمار.
- 2- أن يركز استثمارات في الأصول الثابتة و في المحافظ التي ترتبط بأصول ثابتة.
- 3- أن ينوع من استثماراته لكي يتمكن من تخفيض المخاطر عبر ال diversification، فلا يحصر هذه الاستثمارات بفئة واحدة (أسهم، سندات، أصول، ..).
- 4- أن يوازن في محفظة استثمارات ما بين الاصول المتنوعة المخاطر كي يكون العائد و المردود على هذه الإستثمارات مجزيا و آمنا بنفس الوقت.
- 5- أن يختار الجهة الصالحة لإدارة هذا الإستثمار عبر اللجوء الى خبراء و الى صناديق موثوقة تأخذ بيده و تحقق له ما تقدم بشفافية ووضوح.
- 6- أن يبدأ مسيرة استثماره بأصول أسهم و محافظ واعدة للمستقبل حتى لو كان مردودها بالبداية أقل من غيرها نسبيا، إلا أن هذا المردود سيزداد و يتعاظم مع الوقت.
- 7- أن لا ينجر وينغش المستثمر ببعض حملات التبخير والدعاية و الترغيب للإنغماس ببعض الاستثمارات خاصة تلك التي تعد بعوائد مرتفعة جدا و فوق المعقول. فالمخاطرة هنا تكمن باحتمال الوقوع ضحية استثمار متهور بأحسن الأحوال، أو بالوقوع ضحية عمل احتيالي بأسوأها وبالحالتين تكون النتيجة خسارة المستثمر لماله.

إنّ ما تقدم يُعتبر خطوطاً عريضة و إرشادات مختصرة و مهمة حول الإستثمار خاصة للموظفين ما قبل التقاعد، ولكني أود هنا أن أشير الى نقطة أساسية وهي مستقاة مما يجري حالياً حول العالم وما يتعلق بفيروس كورونا المستجد.

فلقد توقفت الحركة التجارية حول العالم و تدهورت الدول و الشركات و انهارت أسهمها و تهاوت أسعار النفط الى مستويات منخفضة جداً ، لذلك، و بالإضافة لما تقدم ، يجب الإستفادة من الدرس و العبرة و توجيه الإستثمار باتجاه نواح إنتاجية (معامل، مصانع، عقارات...) حيث أن هكذا مجالات أثبتت قوتها و ثباتها أكثر بأشواط من السندات و الأسهم التي انهارت بين يوم و ليلة.

الدكتور حسن عمر العلي  
خبير معتمد للإستثمارات الدولية،  
بروفسور جامعي في استراتيجيات الإستثمارات و تطوير الأعمال،